

حكايكا

قانون البريد الجديد

سعد: يحدد ضوابط قطاع البريد للمشغل العام والمؤسسة السورية للبريد والشركات الخاصة

الوطن

أصدر الرئيس بشار الأسد القانون رقم ٣٨ لعام ٢٠١٧ القاضي بتطبيق أحكام قانون البريد الجديد.

ويهدف هذا القانون إلى دعم وتنظيم وتنمية القطاع البريدي، ودعم الخدمة الشاملة في إطار تقديم الخدمات البريدية، وتشجيع المنافسة النزيهة بين مختلف المشغلين في أداء الخدمات البريدية التي لا تدخل في مجال الخدمات الحصرية وفقاً لأحكام هذا القانون مع ضمان الشفافية وعدم التمييز بين مختلف المشغلين في السوق، وإيجاد البيئة المناسبة التي تضمن تقديم وتطوير الخدمات البريدية وتنمية القطاع البريدي بما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة في الجمهورية العربية السورية.

رسم السياسة العامة لقطاع البريد ووضع الاستراتيجيات والخطة المتوافقة مع هذه السياسة والإشراف على تنفيذها. وعمل القانون تسمية الهيئة النازمة لقطاع الاتصالات الحديثة بموجب قانون الاتصالات لتصبح الهيئة النازمة للاتصالات والبريد وتسري عليها جميع الأحكام الواردة في قانوني الاتصالات والبريد، محمداً مهامها بما ورد في قانون الاتصالات؛ تمارس الهيئة مهام تنظيم البريد وعلى الأخص، في وضع الأسس والضوابط الكفيلة بتنظيم قطاع البريد وفق أحكام هذا القانون وفي إطار السياسات والتوجهات العامة التي تضعها الوزارة ويدخل في ذلك: دراسة سوق البريد وتحليله «إجراءات منح التراخيص» تقديم الخدمات الشاملة «تسعير الخدمات» تشجيع المنافسة وحماية المستهلك وإجراءات فض النزاعات بين الأطراف العاملة في السوق، وتقديم الاقتراحات للوزارة حول السياسات والتشريعات الخاصة بالقطاع البريدي وكل ما يتعلق بتطويره وفقاً للمطلوبات تطور سوق

البريد في الجمهورية العربية السورية، وتحديد الأسس العامة التي يلتزم بها المشغلون ووضع شروط ومعايير وإجراءات منح التراخيص لأداء الخدمات البريدية وتجميعها وإلغائها على النحو المعرف في هذا القانون وألحقتها التنفيذية، واتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان التزام المرخص لهم بشروط الترخيص، وتحديد البدلات والأجور للتراخيص الممنوحة في مجال تقديم الخدمات البريدية واستيفاء الأجور المستحقة لها مقابل خدماتها.

إضافة إلى تحفيز المنافسة العادلة في قطاع البريد وتنظيمها بما يكفل فاعليتها في تقديم الخدمات البريدية والعمل على منع الممارسات المخلة بالمنافسة ضمن سوق البريد واتخاذ التدابير بشأنها على النحو المبين في هذا القانون، ووضع آليات لتحديد التزامات الخدمة الشاملة المترتبة على المشغلين وإجراء تقييم لكلفة الخدمة البريدية الشاملة والمساهمات المستحقة على المشغلين وتصديق حساب الأعباء التي يتحملونها لقاء التزامهم بالخدمة الشاملة، ومراجعة أنظمة تسعير الخدمات

ضماناً لكونها منصفة مع مقارنتها بمقابلاتها في أسواق البريد العربية والإقليمية ووضع أسس تحديثها وإعادة موازنتها واتخاذ الإجراءات المتعلقة بسيطرتها عندما تتطلب حالة السوق ذلك، إلى جانب تلقي الشكاوى من المستفيدين والمرخص لهم والنظر فيها ومعالجتها والعمل

على فض النزاعات الناشئة بين المرخص لهم في سوق البريد واتخاذ الإجراءات المناسبة بهذا الشأن من دون أن يخل ذلك بحق المتضرر في اللجوء إلى القضاء. وعمل القانون مجلس المفوضين ليألف المجلس من سبعة أعضاء بمن فيهم رئيس المجلس ونائبه من ذوي الخبرة والأختصاص في مجالات الاتصالات وتقانات المعلومات والبريد والاقتصاد والقانون والإدارة على أن يكونوا جميعاً أشخاصاً طبيعيين من حملة الجنسية العربية السورية، يسمى رئيس وأعضاء المجلس بمرسوم بناء على اقتراح الوزير ويحدد المرسوم أجور وتعويضات رئيس المجلس وأعضائه بحسب كونهم منفرغين للعمل في المجلس أم لا.

وحدد القانون أن الهيئة تمنح التراخيص اللازمة لممارسة نشاط تقديم الخدمات البريدية، وتحدد متطلبات الترخيص وتنظم إجراءات تقديم طلبات الحصول على الترخيص ومحتويات الترخيص والإجراءات التي تضمن التزام المرخص لهم بأحكام وشروط الترخيص في اللائحة التنفيذية في هذا الشأن. وأحدت القانون المؤسسة السورية للبريد واختصاراً «البريد السوري» وتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وترتبط بالوزير، يكون المقر الرئيس للمؤسسة في مدينة دمشق ولها إحدات فروع ومكاتب في المحافظات وذلك بقرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس إدارتها، كما أقر القانون تشكيل لجنة في كل سنة ويقرر من الوزير مهمتها وضع البرنامج السنوي لإصدار الطابع. كما حدد القانون واجبات المشغلين ومسؤولياتهم، والخدمات الحصرية التي تتولاها المؤسسة من دون غيرها بوصفها المشغل العام لتقديم الخدمات الحصرية وفقاً للشروط المحددة في الترخيص الممنوح لها وتمتثل هذه الخدمات في:

تحديد الهيئة نطاق الخدمة الشاملة والشروط الخاصة بتقديم الخدمات البريدية المشمولة بالخدمة الشاملة إلى جميع أفراد المجتمع أياً كان موقعهم الجغرافي وبخاصة من حيث السعر والجودة وتخضع هذه الشروط للتدقيق الوزير.

وحدد القانون أن يقوم موظفو الضابطة العدلية المنصوص عليها في قانون الاتصالات للقيام بمراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون واللوائح التنظيمية والقرارات والأوامر الصادرة تطبيقاً لإحكامه وتنظيم الضبوط وفق الأصول القانونية، كما عرض القانون للعقوبات والغرامات بحق المخالفين.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير المؤسسة السورية للبريد أحمد سعد أن القانون الجديد يحظى بأهمية كبيرة لكونه يتماشى مع تطورات الخدمات البريدية والعالمية، وينعكس على صعيد تنظيم السوق المحلية للبريد في سورية.

ولفت سعد إلى أن القانون حدد مهام وضوابط قطاع البريد لكل من المشغل العام والمؤسسة السورية للبريد أو الشركات الخاصة التي تستحصل على تراخيص بموجب القانون من الهيئة النازمة لقطاع الاتصالات والبريد.

تملك أسهماً في الجامعة الدولية الخاصة وفي سلسلة فنادق الشام وعدداً كبيراً من الأسهم في المصارف الخاصة، وقامت النقابة بشراء شهادات استثمار بقيمة ١,٨ مليار ليرة سورية ولدى النقابة الآن رصيد في المصرف يبلغ ٤ مليارات ليرة سورية.

وأشار القطني إلى أن النقابة تمتلك عدداً من المشاريع السياحية في مدينة اللاذقية وفي السيدة زينب يوجد عقار بمساحة ١٠٠٠ متر مربع يمكن استثمارها كمنشأة عقارية أو سياحية، ومساهمة من النقابة في إعادة الإعمار تم إحدات شركة للتطوير العقاري إضافة إلى شركة قابضة مختلف



فندق لا يصل مستوى نجمتين يتقاضى أسعار ٤ نجوم في دمشق!

وزير السياحة لـ«الوطن»: ٣٠٠ ألف دولار

عائدات السياحة الدينية في ٦ أشهر

الليالي الفندقية تجاوزت الـ ٨٠٠ ألف ليلة منذ بداية العام

فادي بك الشريف

كشف وزير السياحة بشر يازجي في تصريح خاص لـ«الوطن»، أن عدد الليالي الفندقية في سورية وصل إلى نحو ٣ ملايين ليلة فندقية منذ بداية العام، موضحاً أن عدد الليالي الفندقية في السياحة الدينية تجاوز الـ ٨٠٠ ألف ومن المتوقع أن يصل العدد إلى مليون ليلة حتى نهاية العام. وبين يازجي أنه تم تحقيق عائدات الشركة السورية للنقل والسياحة ٣٠٠ ألف دولار بمعدل ١٥٠ مليون ليرة سورية وذلك من السياحة الدينية هذا العام، مقارنة مع ٥٠ مليون ليرة خلال العام الماضي، مشيراً إلى أنه لم يتم حصر السياحة الدينية من خلال الشركة السورية للنقل والسياحة، وإنما تقيم الخدمات من خلالها كوجهة، بعد الاطلاع على واقع الخدمات المقدمة للزوار، علماً أنه بإمكان جميع المكاتب السياحية استقدام الزوار، ولكن الخدمات عن طريق الشركة.

وفي سياق متصل بين سعي الوزارة لتأسيس شركات مساهمة جديدة بالشراكة مع القطاع الخاص، إضافة إلى الوقوف عند واقع الشركات المشتركة بين وزارة السياحة والقطاع الخاص، ورصد موقوفاتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل عملها في مجال الدخول باستثمارات جديدة.

وأكد وزير السياحة على ضرورة تطوير عمل الشركة العربية السورية للفنادق وحفظها على القيام بالدراسات المطلوبة منها خلال الفترة الرأبئية، مبيّناً اتخاذ قرار جديد بالبدء باستثمار فندق سفير معلولا وتأهيله وتجهيزه بكافة الصيغ الاستثمارية وفق جدول زمني بعد إعداد الدراسات المعمارية أو المالية، وأيضاً اتخاذ حلول فاعلة للنهوض بواقع فندق الفراديس بدمشق والخدمات المقدمة فيه وتجديده، إضافة إلى النظر في واقع سفير حصص وتفعيل عمل الشركة في الاستثمارات كافة.

وقال يازجي خلال اجتماعه مع رئيس وبعض أعضاء مجلس إدارة الشركة ومديري فندقي سفير حصص والفراديس



يازجي: سننجز «سفير معلولا»

ولست راضياً عن «الفراديس»!

مطلوبة وبحث الجدوى الاقتصادية للفنادق وتفعيل الكوادر وفتح جبهات عمل، مؤكداً أن لدى الوزارة حصة في الشركة لا ترضى أن تتنازل بشكل تدريجي.

وقال معاون وزير السياحة محمد رامي مرتيني: إن الشركة السورية العربية للفنادق مع طرح عودة الفندق لتصنيف الخمسين، علماً بأن فنادق السياحة تريح ١٠٠ إلى ٢٠٠ مليون في الشهر. وأضاف: إما أن ترتقي بمستوى الخدمات بالفندق أو نعتريه بعدم القدرة على التأهيل، وخاصة أن الواقع لا يرضي المواطن، ويتم تقاضي أسعار أربع نجوم والفندق من سوية نجمتين.

وقال يازجي: لن نقبل بعد اليوم بإدارات جامدة ونحن جاهزون لأي دعم وتسهيلات، وتساءل: إلى متى ننتظر مبادرات الشركة السورية للفنادق، وأخرى ليست بالشكل المطلوب في ظل تغير نوعية الزبائن وتهالك عدد من المنشآت. هذا واقتراح رئيس اتحاد غرف السياحة محمد خضور إجراء جدوى اقتصادية لفندق الفراديس، مع إمكانية زيادة عدد الغرف في فندق سفير معلولا إلى ٦٠ غرفة بدلاً من ٣٦، إضافة إلى متابعة واقع سفير حصص.

للفندق، ولكن النتائج كانت مخيبة جداً وهناك تردد كبير في أعمال وخدمات الفندق، مع طرح عودة الفندق لتصنيف الخمسين، علماً بأن فنادق السياحة تريح ١٠٠ إلى ٢٠٠ مليون في الشهر.

وأضاف: إما أن ترتقي بمستوى الخدمات بالفندق أو نعتريه بعدم القدرة على التأهيل، وخاصة أن الواقع لا يرضي المواطن، ويتم تقاضي أسعار أربع نجوم والفندق من سوية نجمتين. وقال يازجي: لن نقبل بعد اليوم بإدارات جامدة ونحن جاهزون لأي دعم وتسهيلات، وتساءل: إلى متى ننتظر مبادرات الشركة السورية للفنادق، وأخرى ليست بالشكل المطلوب في ظل تغير نوعية الزبائن وتهالك عدد من المنشآت. هذا واقتراح رئيس اتحاد غرف السياحة محمد خضور إجراء جدوى اقتصادية لفندق الفراديس، مع إمكانية زيادة عدد الغرف في فندق سفير معلولا إلى ٦٠ غرفة بدلاً من ٣٦، إضافة إلى متابعة واقع سفير حصص.

وتبنى يازجي على الشركة السورية للفنادق أن تتحول لشركة قابضة ويصبح هناك تداول للأسهم، مع ضرورة وجود إجراءات وجداول زمنية وخطة عمل

العائدة لمكبتهم للشركة: يجب أن يكون الشركة دور كبير في السوق السياحية كما باقي الشركات وتفعيلها، مضيفاً إن الجانب الأهم هو تأهيل سفير معلولا، وإيجاد آليات لتفعيل الفندق وإعادة بنائه، زيادة رأس المال أو تجديد الفندق أو إعادة ترميمه بطريقة جديدة، مضيفاً: سننجز الفندق مع الموجودين أو بدونهم، وأضاف: يهنا أيضاً فندق سفير معلولا وتأهيله وتجهيزه بكافة الصيغ الاستثمارية وفق جدول زمني بعد إعداد الدراسات المعمارية أو المالية، وأيضاً اتخاذ حلول فاعلة للنهوض بواقع فندق الفراديس بدمشق والخدمات المقدمة فيه وتجديده، إضافة إلى النظر في واقع سفير حصص وتفعيل عمل الشركة في الاستثمارات كافة.

وقال يازجي خلال اجتماعه مع رئيس وبعض أعضاء مجلس إدارة الشركة ومديري فندقي سفير حصص والفراديس

محمود الحمو ومديرية الصحة الحيوانية حسن سليمان عن اتفاق سوري إيراني لإنشاء معمل بإنتاج لقاحات الحمى النزاعية في محافظة اللاذقية، وذلك بالتعاون مع معهد الرازي للأصصال وإنتاج اللقاحات الحيوانية في إيران ومديرية الصحة الحيوانية.

وقال سليمان: كنا وما زلنا نستورد ما يقرب من ٣٠ بالمئة من اللقاحات غير المنتجة محلياً والمتنقلة بلقاح الحمى النزاعية بمقدار (٥ ملايين) جرعة سنوياً تقريباً من دول صديقة مثل روسيا إضافة لدول أخرى عن طريق منافصات تتم عبر مؤسسة التجارة الخارجية وذلك بعد تحديد الكمية والمواصفات الفنية من قبلنا، ومع إنشاء المعمل تكون قد حققنا اكتشافاً ذاتي من اللقاحات الحيوانية المحلية لصنع.

مضيفاً: خلال فترة الأزمة بلغ عدد اللقاحات الضرورية الموزعة من المديرية على المربين ما بين ٢٦-٢٥ مليون جرعة سنوياً وعلى الرغم من ظروف الحرب وتبعاتها المتتمة بصعوبة تأمين المواد الخام، تمكنت من توزيع اللقاحات الضرورية على المربين في أغلب محافظات القطر، إضافة إلى توفيرها لمربي الثروة الحيوانية في المحافظات والمناطق الساخنة قبل نظيرها من الإرهاب، وذلك بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني وبمساعدة بعض شركات القطاع الخاص، بدليل أنه لم تحصل أي إصابات لأمراض معدية أو سارية أو عابرة للحدود.

متحدثاً عن مراسلات رسمية بين مدير زراعة دير الزور محمود الحمو ومديرية الصحة الحيوانية منذ بضعة

عليها، وقد طلبت منا الحكومة أن نسرع في إنجاز هذا المشروع نظراً للحاجة له في مرحلة إعادة الإعمار، وعن واقع تراخيص البناء في القطاع الخاص أوضح أن هناك تحسناً في عدد رخص البناء التي تقدم بها المواطنون وتسهيل لذلك وافق مجلس الوزراء على أن يتم دفع نصف رسوم الكهرباء عند الترخيص والنصف الآخر عند التنفيذ.

وطالب نقيب المهندسين الحكومة أن يتم إلزام مكاتب الدراسات في مؤسسات الدولة أن تستعين في النقابة في تدقيق الدراسات التي تنجزها.

الاستثمارات، لافتاً إلى أن النقابة تسعى في المرحلة الحالية إلى التركيز على السوية العلمية للمهندسين وتطوير المنتج الهندسي واستخدام التقنية الحديثة ونسعى إلى التركيز على المكاتب الاستشارية وتطوير عملها وقفاً بإنجاز مجموعة من مذكرات التفاهم مع مصر وإيران لاستفادة من الخبرات الفنية وآخر ما توصله إليه العلم، واليوم نريد تطوير الكود الهندسي والاعتماد بالمنتج الذي يخرج عن هذا الكود الهندسي. وأوضح القطني أنه لدى النقابة أرض على مساحة ٢٦ دونماً في منطقة عدرا الصناعية تجري دراسة مشروع معمل مسبق الصنع

٤٠ مليار ليرة استثمارات المهندسين

المهندسون اشتروا ١,٣ مليار سهم في مشروع

المرسوم ٦٦ خلف الرازي بـ ١,٨ مليار ليرة



محمود الصالح

كشف نقيب المهندسين غياث القطني لـ«الوطن» في حديثه عن مشروعاً استثمارياً بقيمة إجمالية ٤٠ مليار ليرة سورية، تشتمل على أبنية تجارية واقتصادية وسياحية وخدمية.

وبين القطني أن النقابة تعمل على تأمين شقق سكنية في جديدة عرطوز في ريف دمشق من خلال تنفيذ مشروع لإنجاز ٦٠٠ شقة سكنية وقد تمت المباشرة بها بشكل فعلي وسيتم تسليتها لتباع للمخصصين فيها وفق مراحل الإنجاز وهناك مشروع لتنفيذ مجموعة من الشاليهات السياحية في محافظة طرطوس.

وفي المجال الاستثماري تم شراء ١,٣ مليار سهم في مشروع المرسوم ٦٦ خلف الرازي بقيمة ١,٨ مليار ليرة سورية وهذا المشروع من المشاريع الناجحة والمتميزة وينفذ بشكل سريع وسيحقق ربحية كبيرة وكذلك تم تخصيص النقابة بأرض في منطقة معروثة في ريف دمشق لبناء ٢٨٠٠ شقة سكنية.

كما تم تأسيس جامعة قرطبة الخاصة في النقابة بمحافظة الحسكة ولها فرع في حلب وتضم كل التخصصات ويدرس فيها ١٤٠٠ طالب وطالبة وتحقق سنوياً إيرادات مالية بحدود ٢٠٠ مليون ليرة سورية إضافة أننا

عبد النعم مسعود

رئيس المكتب التنفيذي لمحافظة ريف دمشق كاتب عدس عن زمامه بمقدار مليار ليرة في موازنة محافظة ريف دمشق للعام القادم ليصبح إجمالي الموازنة المستقلة ٦,٩ مليارات، وبين عدس في شرحه للموازنة ١,٦ مليار ليرة للخدمات ١,٣ مليار للطرق و١٠٠ مليون طرق ثانوية و١١٠ ملايين خصصت لسبل معفور و٣٧٢ مليوناً للوحدات الإدارية.

وتناول مجلس محافظة ريف دمشق في اجتماع مجلس محافظة ريف دمشق موضوع حفر الآبار في المطلة

١٠ عمال من مقبرة نجها في السجن بتهم «بيع جثث» ودفن دون شهادة وفاة

جرمانا بين مدير المصالح العقارية سالم عثمان بأن مركز خدمة المواطن في جرمانا يقدم خدمات عقارية مثل المخطط المساحي والقيود العقارية وتسلسل الملكية وذلك عبر خدمة الفاكس وخلال ٢٤ ساعة من التقدم بالطلب. وكشف مدير السورية للتجارة في ريف دمشق في رده على تساؤلات أعضاء المجلس عن نوعية الفروج المباع في المجدد الذي يباع في صالات المؤسسة هو فروج تم شراؤه من السورية للتجارة من المسالخ في وقت انخفاض أسعار الفروج وتم حمله في بردات المؤسسة ويتم الآن طرحه وبيعه في منافذ السورية للتجارة.

وطالب أعضاء آخرين في المجلس بضرورة إعادة تشجير القلمون. وأوضح معاون مدير الكهرباء في ريف دمشق هيثم المبلغ في رده على تساؤلات الأعضاء عن أسباب التقنين المفاجيء للتيار الكهربائي بأن الأمر يعود إلى خروج ٤٠٠ ميغا واط عن الخدمة وهذا أمر يتم العمل على استعادته خلال الفترة القادمة. وبين المبلغ أن الأمر الآخر الذي زاد من ساعات التقنين يعود إلى زيادة الأحمال على الشبكة الكهربائية بنسبة ٢٠٠ بالمئة وهو ما يؤدي إلى الانقطاعات في التيار الكهربائي. وعن ضرورة إحدات دائرة مصالح عقارية في مدينة

ضرورة وجود مناهل حكومية في جرمانا وصولاً إلى ضرورة منح ظاهرة التسول وإعادة تشجير مناطق في القلمون. وكشف مدير أوقاف ريف دمشق خضر شحور عن وجود عشرة من العاملين في مقبرة نجها في السجن بتهم مختلفة منها نيش قبور ودفن دون شهادة وفاة وبيع جثث. ورداً على مطالبه عضو مجلس محافظة بالغاء رسوم الدفن أو الطلب من الجمعيات المساهمة بخدمات المقابر بين شحور أن سعر القبر لا يتجاوز ٢٥٠٠ ليرة. وأوضح شحور أن الأوقاف لم تعد تُوَجَّر ممتلكاتها كما في السابق لمد طويلة كاشفاً عن وجود لجنة استثمارية في

ضرورة وجود مناهل حكومية في جرمانا وصولاً إلى ضرورة منح ظاهرة التسول وإعادة تشجير مناطق في القلمون. وكشف مدير أوقاف ريف دمشق خضر شحور عن وجود عشرة من العاملين في مقبرة نجها في السجن بتهم مختلفة منها نيش قبور ودفن دون شهادة وفاة وبيع جثث. ورداً على مطالبه عضو مجلس محافظة بالغاء رسوم الدفن أو الطلب من الجمعيات المساهمة بخدمات المقابر بين شحور أن سعر القبر لا يتجاوز ٢٥٠٠ ليرة. وأوضح شحور أن الأوقاف لم تعد تُوَجَّر ممتلكاتها كما في السابق لمد طويلة كاشفاً عن وجود لجنة استثمارية في